مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

الاجماع وموقف ابن اياز منه في كتابه (قواعد المطارحة في النحو)

م.م علي ابونواس حبيب
الكلية التربوية المفتوحة / قسم اللغة العربية
aliaboassalgbor@gmail.com

الملخص

إنَّ البحث في أصول النحو بحث في مصادره الأساسية التي أخذت عنها ظواهره، واستنبطت منها أحكامه. ولا مناص لكل دارس للنحو العربي من الوقوف عليها، والنظر فيها، لأن كل ما في النحو العربي من قضايا كلية ومعالم منهجية، حكمت مساره قروناً متطاولة، وما تزالَ، ثم ما تفرع عن ذلك من أحكام جزئية، وقواعد تفصيلية، يرتّد في حقيقةِ أمره الى هذه الاصول وبذلك تصبح هذه الأصول، وما ارتبط بها من مناهج في الاخذ عنها من جهة، وصياغة القواعد على أساس منها من جهة أخرى، نقطة البدء الصحيحة في كل بحثٍ جادٍ يُراد بهِ الوقوف على قضايا النحو العربي، ومشكلاته الأساسية وتحديد حجمها ووضعها في سياقها الصحيح، وبعد دراسة أصول النحو عند ابن إياز البغدادي توصلت الى أنه كان ابن إياز أميل الى المنهج البصري، فهو في أغلب المسائل النحوية يتبنى الآراء البصرية لكن من دون تعصب، و كان مع الكوفيين في بعض المسائل، ومع هذا فيمكننا أن نعدَّ منهجه امتداداً لمنهج أصحاب الانتخاب والاختيار الذين سُمُّوا بالبغداديين، وقد استشهد ابن إياز بلغات العرب ولهجاتها وأولاها عناية كبيرة ، شأنه في ذلك شأن النحويين الآخرين.

الكلمات المفتاحية: (الإجماع، ابن إياز، المطارحة، النحو).

Consensus and Ibn Ayaz's position on it in his book (The Rules of Discussion in Grammar)

Ali Abu Nawas Habib
Open College of Education / Department of Arabic Language

Abstract

Research into the origins of grammar is research into its basic sources from which its phenomena are taken and its rules are derived. Every student of Arabic grammar has no choice but to stop at these sources and examine them, because everything in Arabic grammar of general issues and methodological features, which have governed its course for many centuries and still do, and then what branched off from that of partial rules and detailed rules, in reality goes back to these origins. Thus, these origins, and the methods associated with them in taking from them on the one hand, and formulating rules on the

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

basis of them on the other hand, become the correct starting point in every serious research that aims to address the issues of Arabic grammar, its basic problems, determine their extent, and place them in their correct context. After studying the principles of grammar according to Ibn Iyaz Al-Baghdadi, I came to the conclusion that Ibn Iyaz was more inclined towards the Basran approach. In most grammatical matters, he adopted Basran opinions, but without fanaticism. He was with the Kufians in some matters. However, we can consider his approach an extension of the approach of the people of selection and choice, who were called the Baghdadis. Ibn Iyaz cited the languages and dialects of the Arabs and gave them great attention, as did other grammarians.
Keywords: (consensus, Ibn Iyaz, discussion, grammar).

المقدمة

الحمد لله الذي قال في كتابه الكريم : ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا** ﴾(سورة آل عمران:١٠٣) والصلاة والسلام على نبيه القائل : " **عليكم بالجماعة، فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية** " (النسائي، دون تاريخ، صفحة ١٠٧/٢) ، وعلى آله وأصحابه ذوي الشورى والجماعة . فالبحث في أصول النحو بحث في مصادره الأساسية التي أخذت عنها ظواهره، واستنبطت منها أحكامه . ولا مناص لكل دارس للنحو العربي من الوقوف عليها، والنظر فيها ،لأن كل ما في النحو العربي من قضايا كلية ومعالم منهجية، حكمت مساره قروناً متطاولة، وما تزالَ، ثم ما تفرع عن ذلك من أحكام جزئية، وقواعد تفصيلية، يرتّد في حقيقةِ أمره الى هذه الاصول وبذلك تصبح هذه الأصول، وما ارتبط بها من مناهج في الاخذ عنها من جهة، وصياغة القواعد على أساس منها من جهة أخرى، نقطة البدء الصحيحة في كل بحثٍ جادٍ يُراد بهِ الوقوف على قضايا النحو العربي، ومشكلاته الأساسية وتحديد حجمها ووضعها في سياقها الصحيح، ثم الإسهام في حلها من بعد (نحلة، ١٩٨٧، صفحة ٥) .

وإنّ دراسة الاصول والفروع جديرة بعناية الباحثين، ولأنها ذات نفع لمن يتصدى للاستنباط واستخراج الفروع من أصولها، وتلكَ قضيةٌ تشمل اكثر من علم . غير أنها في العلوم الشرعية ألصق واكثر وأقدم، وبخاصة في علم الفقه وأصوله، ثم في علم اللغة عموماً، وفي النحو وأصوله خصوصاً (أبي زكريا الشاوي، دون تاريخ، صفحة ٥).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

حيث تكون البحث من مبحثين، الاول : الاجماع لغة واصطلاحا وانواع الاجماع والثاني : موقف ابن اياز من الاجماع .

المبحث الأول/ الاجماع لغةً واصطلاحاً

الاجماع في اللغة والاصطلاح

يُطلق الاجماع في اللغة على معنيين : الأول : التصميم على الأمر والعزم على فعلهُ، تحو قولك : أجمعت الخروج، وأجمعت على الخروج (ابن دريد، ١٩٨٧، صفحة ١٠٣/٢) (الأزهري، دون تاريخ، الصفحات ٣٩٦/١-٣٩٧) (ابن منظور، دون تاريخ، صفحة ٥٧/٨، مادة جمع) ومنه قوله تعالى : على لسان نوح ﴿عليه السلام﴾ : ((يج يح يخ)) (سورة يونس : ٧١) وقوله تعالى في شأن أخوة يوسف ﴿عليه السلام﴾ ((له مج مح مخ مم نج نح نخ)) (سورة يوسف : ١٠٢) ومنه قول الرسول الكريم ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ ((من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له)) (الترمذي، دون تاريخ، صفحة ١٠٨/٣) (السجستاني، ٢٠٠٩، صفحة ٣٤١/٢).

الثاني : ومن معانيه التواطؤ والاتفاق على الأَمر : فيقال : أجمع الناس على كذا ،أي اتفقوا عليه (ابن منظور، دون تاريخ، صفحة ٥٧/٨) (الجوهري، ١٩٨٧، صفحة ١١٩٩/٣) (الزبيدي، ١٣٠٦هـ، صفحة ٣٠٨/٥، مادة جمع)، والمتتبع أغلب المعاجم العربية يَجِدُ هذين المعنيين يعودان الى أصل واحد، ((الجيم والميم والعين أصل وأحد تضام الشيء)) (الرازي، ١٩٧٩، صفحة ٤٧٩/١ مادة جمع).

الإجماع في فهم الفقهاء

فقد عرفه الفقهاء بتعاريفٍ عديدة منها

١. **أبو إسحاق الشيرازي** : (ت ٤٧٦هـ) إذ يقول: الإجماع : هو إتفاق علماء العصر على حكم الحادثة (الشيرازي، ١٩٥٨، صفحة ٨٧) .
٢. **ابو سهل السرخسي** : (ت ٤٩٠هـ) إذ يقول الإجماع : إتفاق كل عالم مجتهد ممّن هو غيرُ منسوب إلى هوى ولا معلن بفسق في كل عصر (السرخسي، ١٩٥٤، صفحة ٣١١/١).

فالإجماع في اصطلاح الأصوليين يطلق على أتفاق المجتهدين من أمة محمد ﴿صلى الله عليه وسلم﴾ في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي اجتهادي (زيدان، ١٩٩٢، صفحة ٨٠) (أبو زهرة، دون تاريخ،

صفحة ١٩٥)، أو هو: أتفاق جميع المجتهدين من هذه الامة على أمر من الأمور (البخاري، ١٨٩٠، صفحة ٢٧٧/٣).

والمجتهدون جمع مجتهد، فلا إجماع لواحد، وإن لم يكن في عصرهُ غيره (نحلة، ١٩٨٧، صفحة ٧٨)، والمقصود بالمجتهدين أولئك العارفون بأدلة الفقه، وطرق استنباط الأحكام، فلا نظر إلى اتفاق العوام ولا إلى من لم يبلغ درجة الاجتهاد، لأنه لا عبرة بإتفاق لهم أو اختلاف (أبو زهرة، دون تاريخ، صفحة ١٩٤) (زيدان، ١٩٩٢، صفحة ١٨٠).

ومن ذلك نستنتج أن الإجماع عند الفقهاء يتوقف على الشروط الآتية (المشهداني، ٢٠٠٢، صفحة ٢٤):

١- أهلية الاجتهاد، أي أن يكون الإتفاق من المجتهدين .

٢- أن يكون المجتهدون من أمة محمد ﷺ.

٣- أن يكون الإجماع بعد وفاة الرسول ﷺ.

٤- أن يكون الاتفاق من جميع المجتهدين .

٥- ان يكون محل الاتفاق حكما شرعياً قابلاً للاجتهاد .

٦- تعزيز الاتفاق بسند شرعي .

أما الاجماع في اصطلاح أهل اللغة: فهو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة (الحديثي، ١٩٧٤، صفحة ٤٣٣) (أبي زكريا الشاوي، دون تاريخ، صفحة ٥٥)، وقد تكلم علماء العربية فيه ووضحوا شروط الاحتجاج به، ولعلل اكثرهم تفضيلاً فيه ابن جني الذي عقد في كتابه (الخصائص) فصلاً في ((القول على إجماع أهل العربية متى يكون حُجة))، قال فيه: ((اعلم ان إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف المنصوص، والمقتبس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجة عليه)) (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ١٨٩/١).

وكذلك أفرد (السيوطي) في كتابه (الاقتراح) بحثاً عن الإجماع لكنه لم يقدم تعريفاً شاملاً له إذ اكتفي بأن يقول : هو إجماع نحاة البلدين، (البصرة والكوفة) مسترسلاً بعد ذلك من اجماع للعرب وحجيته (السيوطي، ٢٠٠٦، الصفحات ١٨٧-١٩٤).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

على أن الأصوليين يفرقون بين الاجماع الشرعي، والاجماع اللغوي فاذا كان الاجماع على حكم شرعي من أحكام الدين كالحل والحرمة أو الوجوب والامتناع، أو نحو ذلك كان إجماعاً شرعياً يُعني به علماء أصول الفقه، أما إذا كان الأَجماع على حكم لغوي كإجماعهم على أن الجرَّ خاص بالأسماء ولا جرّ في الأَفعال مثلاً، فذلك إجماع لغوي يعنى به علماء أصول النحو (نحلة، ١٩٨٧، صفحة ٧٩).

ومن هنا نستطيع أن نرصد أربعة أنواع من الإجماع اللغوي التي عرض لها العلماء.

١- **إجماع الرواة:** ويكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد، وقد ذكر ذلك الانباري في معرض ردّه على الكوفيين إلى أنّ (كما) تكون بمعنى (كيما) ويجوز نصب ما بعدها، واعتد به أصلاً من الأصول النحوية لا تجوز مخالفته أَو الخروج عليه (نحلة، ١٩٨٧، صفحة ٧٩) (السيوطي ع.، دون تاريخ، صفحة ١١٩/١)، وكان الكوفيون قد أوردوا شواهد على ان ((كما)) تكون بمعنى ((كيما)) وأن الفعل ينصب بها ومن هذه الشواهد قول عدي بن زيد : (الاستراباذي، دون تاريخ، صفحة ١١٠) (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، صفحة ٥٩٢/٢ مسألة ٨١)

اسَمعْ حديثاً كما يوماً تَحدِّثَه على ظهرِ نَحيبٍ إذا ماَ سائلٌ سألا

كذلك نجد ابن الأَنباري يقول : لا حجة في هذا البيت، لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية : ((كما يوماً تحدثُه بالرفع)) ولم يروه أحد ((كما يوماً تحدثَه)) بالنصب إلا المفضل الظبي وحده، وإجماع الرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، صفحة ٥٩٢/٢ مسألة ٨١).

٢- **إجماع العرب:** هو اتفاق العرب على استعمال ما في كلامهم، وقد عدَّ النحويون هذا الأجماع حجّةً قاطعةً (علاوي، ٢٠١١، صفحة ٢٩٢) لذلك نجد السيوطي يعرض في (كتابه الاقتراح) ما لإجماع العرب من غير النحاة والرواة، واعتد به أصلاً يحتج به إن أمكن الوقوف عليه قال: ((وإجماع العرب أيضاً حُجة، ولكن انّى لنا الوقوف عليه ؟ ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلُغّهم، ويسكتون عليه قال ابن مالك في (شرح التسهيل) استدل على جواز توسيط خبر (ما)

الحجازية ونصبهِ)) (ابنُ مالِك ، ٢٠٠٦، صفحة ٥٦/١ وما بعدها)، بقول الفرزدق (الفرزدق، ١٩٦٠، صفحة ٢٢٣):

فأَصْبحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

ورده المانعون بأن الفرزدق تميمي تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب، ويجاب بأن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ومن مُناهم أن يُظفروا له بزلةٍ يشَنْعِون بِها عليه، مبادرين لتخطئته، ولو جرى شيء من ذلك النقل (نحلة، ١٩٨٧، صفحة ٨٠).

ولعلك لحظت أن هذا النوع من الإجماع داخل فيما أَسماه الأَصوليون (الإجماع السكوني)، قال الشوكاني هو أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر فيسكتون ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار (الشوكاني، ١٩٩٢، صفحة ١٢٩) على إن السيوطي جعل الإجماع السكوني صورة من صور إجماع العرب (السيوطي ج.، ٢٠٠٦، صفحة ١٩٣).

والمتتبع لكتب النحاة يجد هذا النوع واضحاً، فغالباً ما ينقل النحويين رأياً من دون تعليق او التهرب او الميل لمذهب أخر (ابن هشام الأنصاري، ١٩٨٥، صفحة ٢٢/١) (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ١٨٨/١) (العكبري، ١٩٩٥، صفحة ٣٦٠/٢) .

٣- **إجماع النحاة** : وهو اجتماع أهل البلدين، البصرة والكوفة (السيوطي ج.، ٢٠٠٦، صفحة ١٨٧) مالم يخالف نصاً أو قياساً (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ١٨٩/١)، إذ لم يرد أنهم معصومون ككل الأمة وإنَّما هو منتزع من استقراء اللغة (أبي زكريا الشاوي، دون تاريخ، صفحة ٥٥)، أو هو ((إجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعتبرٌ، خلافاً لمن تردَّدَ فيه، وخرقُه ممنوع)) (السيوطي ج.، ٢٠٠٦، صفحة ١٩١).

والمتبع لكتبِ الخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية كالإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، ومسائل خلافية للعكبري وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي وغيرها، يجد الإجماع دليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية، ومستنداً يستندون إليه في ردّ آراء المعارضين والمخالفين (نحلة، ١٩٨٧، صفحة ٨١) .

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

وقد استدل به النحاة في مواضع كثيرة سواء في أثبات الحكم النحوي أم الرد على مخالفيهم في الآراء النحوية (الحديثي، ١٩٧٤، صفحة ٤٣٣).

ومن المسائل التي أَستدل بها البصريون بالإجماع : ذهابهم الى كون فعل الامر مبنياً (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، صفحة ٥٣٥) ونقل احتجاجهم هذا ابن الانباري، إذ يقول : ((وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا عنه مبني على السكون لان الأصل في الأفعال أن يكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة مَّا بالأسماء، ولا مشابهة بوجه مَّا بين فعل الامر والأَسماء فكان باقيا على أصله في البناء، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على انّه مبني انا أجمعنا على أن ما كان على وزن((فَعَالِ)) من أسماء الأفعال – كنَزَال، وتَرَاكِ، ومَنَاعِ، ونَعَاءِ، حَذَارِ ونَظَارِ، مبني لأنه ناب عن فعل الأمر، فنزال ناب عن أَنزل وتراكِ ناب عن اترك ومناع ناب عن أمنع، ونعاء ناب عن أنع وحذار ناب عن أحذر ونظار ناب عن أنظر)) (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، الصفحات ٥٣٥-٥٣٦) وورد ذلك في كقول الكميت :

نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ موتٍ ولاَ قَتْلٍ ولكِنْ فِرَاقاً للدَّعَائِم والأَصْلِ

(ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٥١٥)

أراد (أَنْعَ جُداماً) فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلاّ لما بني.

وإذا كان الإجماع أصلاً معتداً به فيما أسلفنا، فهل تجوز مخالفته ويباح الخروج عليه؟ (نحلة، ١٩٨٧، صفحة ٨٧)أما مخالفة الاجماع الواقع من النحاة فقد اختلف في جوازها فأجازها بعضهم ومنعها آخرون (الحديثي، ١٩٧٤، صفحة ٤٣٥).

وكان ابن جني من المجيزين بشرط ان لا يخالف القائل بها المنصوص ولا المقيس على المنصوص، قال : ((اعلم أن اجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يردْ ممن يطاع أمره في قرآن وسنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: ((أمتي لا تجتمع على ضلالة)) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من

رفق له عن كلمة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره)) (ابن جني، ١٩٥٢، الصفحات ١/١٨٩-١٩٠).

وقال أيضاً : ((إلا اننا، مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها)) (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ١/١٩٠).

ومن أمثلة ما أجاز ابن جني فيه مخالفة الإجماع قول العرب (الحديثي، ١٩٧٤، صفحة ٤٣٦): ((هذا جحرُ ضّبِ خربٍ)) حيث يقول : ((فما جاز خلافُ الواقع فيه منذُ بدئ هذا العالم والى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (هذا حجرُ ضبَّ خربٍ) فهذا يتناوله أخرٌ عن أولٍ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُتحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه)) (ابن جني، ١٩٥٢، الصفحات ١/١٩١-١٩٢) ويقول ايضاً ((وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على الف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير فاذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع وقُبلِ)) (ابن جني، ١٩٥٢، الصفحات ١/١٩١-١٩٢) اما تلخيص ذلك فهو كالآتي: ((أن أصل : هذا جحرُ ضبِّ خربٍ جحُره، فيجري خرب وصفاً على ((ضب)) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: ((مررت برجل قائم أبوه)) فتجري قائماً وصفاً على رجل، وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف الجحُر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتقت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خربٍ فجرى وصفاً على ضبٍّ، وإن كان الخراب للجحر لا للضب – على تقدير حذف المضاف، على ما رأيناه، وقلّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدّة مواضيع)) (ابن جني، ١٩٥٢، الصفحات ١/١٩١-١٩٢).

ومما تبين منه ان ابن جني يجيز مخالفة الإجماع الواقع (الحديثي، ١٩٧٤، صفحة ٤٣٦) ، اما الذين منعوا مخالفة الإجماع فيمثلهم ابو البركات ابن الانباري الذي استدل بالإجماع كثيراً في الرد على النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها أَحكاماً مخالفة لما أجمع عليهِ النحاة، وعدّ المخالفة غير جائزة ووصف الرأي المخالف بالفساد والخطأ فعلى سبيل المثال لا الحصر استدلاله بالأجماع في الرد على

مخالف، ردهُ على الخليل في ذهابه الى ان (أيهم) في قولنا : (لأضرِبَنَّ أيّهمُ أفْضَلُ) مرفوع بالابتداء و(أفْضَلُ) خبره، ويجعل (أيهم) استفهاماً، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدرٍ، والتقدير عنده : ((لا ضربن الذي يقال له أيُّهُمْ أفضل)) (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، صفحة ٢/٧١٠).

يقول:((وأما ما ذهب إليه الخليل من الحكاية فبعيد في اختيار الكلام وإنما يجوز مثله في الشعر، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال : (اضْرِب الفاسِقُ الخبيثُ) بالرفع – اي : أضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع)) (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، صفحة ٢/٧١٠).

٤- **إجماع القرّاء:** ويقصد به أجماع القراء على قراءة واحدة (المشهداني، ٢٠٠٢، صفحة ٧٢)، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف، وتثقيل وغيرهما (الزركشي، ١٣٩١هـ، صفحة ١/٣١٨) والتفريق بين القرآن والقراءات دفعت إليه إشكالية تتعلق بتواتر القراءات، فعلماء القراءات وعلوم القرآن لم يتفقوا على تواتر القراءات، فالقراءات السبع منها متواترة عند الجمهور، وقيل : بل مشهورة ... و التحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر، فإن إسناد الأئمة السبعة بهذه القراءات السبعة موجود في كتب القراءات وهي نقل الواحد عن الواحد، لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم (الزركشي، ١٣٩١هـ، الصفحات ١/٣١٨-٣١٩).

وتواتر القراءات لم يكن مبدأً متفقاً عليه عند علماء القراءات وعلوم القرآن، فالمجتمع عليه فقط تواتر القرآن، أما كيفية قراءته فليس من المبادئ المتفق عليها (العلائي، دون تاريخ، صفحة ٢٨٣) (ابن مجاهد البغدادي، ١٤٠٠هـ، صفحة ٥٣) فبعضهم يعتقد أن تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات، لأن الاختلاف في كيفية الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها وأن الواصل إلينا بواسطة القراء إنما هو خصوصيات قراءاتهم، وأما أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين، وبنقل الخلف عن السلف، ولا دخل للقراء في ذلك أصلاً، ولذلك فإن القرآن ثابت التواتر حتى و لو فرضنا أن هؤلاء السبعة أو العشرة لم يكونوا موجودين أصلاً (الطبري، ٢٠٠١، الصفحات ١٥٧-١٥٩) .

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

ولا ريب أن هذا الاجماع حجةٌ، فقد أشار النحويون إلى أن القراءة القرآنية سنة متبعة (علاوي، ٢٠١١، صفحة ٢٩٤)، ولذلك لا يخلو مبحث او فصل من كتب النحاة إلا واستدلوا به (الفراء، دون تاريخ، صفحة ٨٢/٢) (ابن خالويه، ١٩٨٥، صفحة ٧٠) (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، صفحة ٢٥٨/١)(أبو علي الفارسي، ١٤١٣هـ، صفحة ١٠٦/١).

المبحث الثاني/ موقف ابن اياز من الاجماع

أستدل أبن إياز بالإجماع في كثير من المسائل النحوية والصرفية، فهو عنده أصل من أصول النحو المعتبرة، فهو لم يعرف الإجماع تعريفاً صريحاً، لكن بعد إستقراء الكتاب تبيّن إن الاجماعَ عنده هو : إجماع العلماء على أمرٍ من الأمور، أو هو : الإتفاق المعتبر بين علماء النحو على مسائلةٍ نحويةٍ كانت أم صرفية .

أما العبارات التي أَستعملها للدلالة على الإجماع : (جمهور النحاة) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢٠) و(الأكثر) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٦١) و(المشهور) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٦١) و(بغير خلاف) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٩٥) و(اختيار المتأخرين) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٩٥) و(الأقوى) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ١٠١) و(الاجود) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ١٠١) ويستعمل (قال البصريّون) دلالة على الاجماع وغيرها من المفردات، وكل هذه المفردات تدل على اهتمام أبن إياز بـ(الاجماع) ويعده أصلٌ معتبر فمن ذلك وبعد استقراء لقواعد المطارحة نجده يُظهر ما لأجماع النحاة من الأهمية والحقيقة بشكل جلّي، هذا ما نجد استعماله عدداً من العبارات منها (مذهب) أو (أئمة اللغة) او كلمة (جمهور) دلالة على الأَجماع، في مسألة واحدة هذا ما جاء في حديثه في (التأنيث) .

يقول : وأمّا التأنيث فعلى قسمين : معنويٌ ولفظيٌ، فالمعنويُّ ما كان مسماهُ مؤنثاً حقيقياً أو يَقصدُ المسمِّي إلى تأنيثه، وهو ثلاثيٌ، وما زادَ عليه، فالثلاثيُّ نوعان : ساكن الوسط ومُتحرّكُهُ. وفي الساكن ثلاث مسائل:

الأولى: أنّ الاسم العربيّ الموضوعَ على التأنيث، نحو : (هندٍ) فيه مذهبان الصّرفُ وتركُهُ، فمن صرف اعتبر قلّة الحروفِ، إذ ليس فيهِ حرفٌ وحركةٌ إلا للحاجة، فَخَفَّ لذلكَ، فصرفهُ (ابن إياز

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

البغدادي، ٢٠١١، صفحة ١٩) ومن عكس فللتأنيثِ والعلمّية، وهو الظاهرُ ((وإليه ذهب المبرّدُ (المبرد، ١٩٩٤، صفحة ٣/٣٥٠) ، وقدَحَ في الصّرفِ، وردّ عليه أبو عليّ الفارسي بصرف ((نُوْح) وهو أعجميٌ مَعرِفَةٌ، قال ابنُ الخّباز في شرح الجزوليّة : ويحتاج أبو عليٍّ في هذا الإبطالِ إلى أنْ يُبيّن أن نُوحاً أعجميٌّ، وسبحان من يَعلمُ حال الأممِ الخالية . إذ يبّين أبن إياز البغدادي أنَّ نوحاً أعجميٌّ، وكأنّه يردّ على سؤال ابن الخباز لأَبي عليّ الفارسي، بقوله : أحد الدّلائل على العُجْمةِ نقلُ أَئمةِ اللغةِ ، وأجمعوا على أنّ نوحاً أعجميٌّ. وفسادُ قول من زعمَ أنه سُمِّي بذلك لِنوحِهِ ظاهِرٌ، لأنّ تسميتَهُ بذلك متقدمَةٌ على فعلِهِ، ولم يكن له – عليه السلام – اسمٌ غيرُ ذلك (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢٠) .

الثانيـة: إذا كان ذلك الاسمُ أعجميّاً نحو: (ماهَ) و(جُوْرَ) لبلدتين لم ينصرف ألبتَّةَ، لأنّ فيه ثلاثةَ أسبابٍ: العلمية والتأنيث والعجُمة، فقاومت الخّفةُ أحدهُما فبقي سببان سالمان عن المُعارضِ، وإذا نُكّرَ انصَرَفَ (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢٠).

الثالثةُ : إذا سمّيتَ بـ(زيدٍ) أو شبهِهِ مُؤنثاً، فجمهور النحاة يمنعونهُ الصرفَ ، ويُفرّقون بينهُ وبين (هندٍ) بأن ذلك نقلتهُ من التذكير، وهو الاصلُ، الى التأنيث الذي هو الفرعُ فثقلَ، و(هِندٌ) ليس كذلك (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢٠). والمتحرك الوسط نحوُ : (قَدَمَ) لا ينصرف إجماعاً، لتنزُّلِ الحركة منزِلةَ الحرف، بدليل (جَمَزَى) ولأجلهِ ترجّح (شاهيّ) على (شوّهي) (أبو علي الفارسي، التكملة، ١٩٩٩، صفحة ٢٥٦). وأمّا ما زادَ عليهِ فلا ينصرف للعملية، وتَنَزُّل منزلةَ تاء التأنيث وسواءٌ في ذلك المرتجل كـ((زينبَ)) والمنقول من الجنسِ كـ(عَقَرَب) والمنقول من التذكير كـ(جَعْفَرَ) أنشدَ المبّردُ في الكامل (ابن الأثير، ١٩٩٧، صفحة ١/١٢٥):

يا جَعفرُ يا جَعفرُ يا جَعفرُ — إنْ أكُ دَحداحاً فأنتِ أقصرُ
غرّكِ سِربالٌ عليلِ أحمرُ — ومِقنعٌ منَ الحَريرِ أصفرُ (*)

(*) وردت اشطار ستة في الكامل (ابن الأثير، ١٩٩٧، صفحة ١/١٢٥) وورد الشطر الاول فقط في شرح السيرافي على سيبويه (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ١/٣٥٦) ووردت الاشطار كلها في إصلاح الخلل لابن السيد . (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٥/٩٣) (ابن عصفور الاشبيلي، ١٩٨٢، صفحة ١/٢٨٧).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

واللفظيُّ ما كانَ بالتاء أو الألف أو الهمزة، فذو التّاءِ لا يَنصرفُ معرِفةً، مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: (حَمَزةَ) و(فاطمَةَ) وإنْ نُكِّرَ انصرفَ، وذو الاخرين، نحو: (حُبلَى) و(صحراء) لا ينصرف مطلقاً (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢١). فهو في هذه المسألة يشير الى نوعٍ من أنواع الإجماع، إلا وهو (إجماع النحاة) . وقد استدل بنوع ثانٍ من أنواع الإجماع، وهو (أجماع العرب) هذا ما جاء في حديثه عن (العُجْمَةُ) فمعناها ألا تكون الكلمة عربيّةً، وتَعرِفُ ذلك بثلاثةِ أوجُهٍ (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢١) :

الأول : كون الاسم على وزانٍ معُدومٍ في العربيّة، نحو: (فيثاغُورُس) و(أرسطو طاليس) .

الثاني: أن تجتمع فيه حروفٌ لا تجتمع فيها، نحو: (بَكَج) (وقَلَج) .

الثالث: النَّقلُ: وهي على ضربين: جنسيّة وعلمية.

فالجنسيّةُ لا تُعتبرُ، لأن العَرَب صرفتها تصريف كلامها، من دخول الأَلف واللام عليها، وإضافتها وتَغيُّرها الا ترى أن أصل (إبريسم) : (أُبريشم)، و(نيرُوزَ) (نورُوز)، و(لَجام) (لِكام) ومن طريقهِ: (جوربٌ) وأصلهُ: (كَوْربْاي) أي قبرُ الرجل . فإذا سمّت بذلك مؤنثاً لم ينصرف للعلميَّة والتأنيث لا للعُجمة وإن سمَّت به مذكراً نظرتَ، فإن كان على وزن يُمنَعُ عليه نظيرهُ العربيُّ من الصرف لم ينصرفْ، وإلاّ انصرفَ ، فالأول : كـ(نرجس)، لان نظيرهُ (يضربُ) والثاني (لَجامٌ) لأنَّ نظيرهُ (كتابٌ) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، الصفحات ٢٤-٢٥) . والعلمَّيةُ : إنّ الاسمُ ثلاثياً مؤنثاً لم ينصرف، ساكنَ الوسطِ كانَ أو مُتحركاً، وإن كان مذكّراً كذلك فبعكسه، خلافاً لابن الحاجب في المتحرك الوسط، فإنّه لا يصرفُهُ، لكون الحركة بمنزلة الزّائد على ثلاثةٍ كـ(إبراهيم) وهذا لا ينصرف إجماعاً مذكراً ومؤنثاً (ابن الحاجب، ١٩٩٧، الصفحات ٢٨٩-٢٩٠) (الرضي الاستراباذي، ١٩٨٢، صفحة ١٤٣/١)، ويلزمُهُ أن يُجيز ترخيم (عُمَرَ) وهو لا يُجيزُهُ (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢٥). ونراه في مسألةٍ أُخرى لا يخالف ما أَجمع عليه (النحاة) او ما يسميه (أئمة اللغة) هذا ما جاء في حديثه في الوزن إذ يقول : وأمّا الوزنُ :فالذي يَمنَعُ منه قسمان (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢٥).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

الأول : المُختَصُّ، وهو أنْ يُنقَلَ الفعل الذي وزنُهُ لا تشاركه فيه الأَسماءُ، فيسمّى به، نحو : (يَشكرُ) و(تَغلبِ) ووزنُهُا (يَفعُلُ) و(تفعِلُ)، وهذان المثالان لا يكون في الاسماء

الثاني : الغالبُ، وهو أنْ يكون الاسم على وزن يَغلبُ وجُودهُ في الأَفعال ويشركه في الأَسماء وذلك في نحو : (يَرمَحَ) و مثالُهُ: (يَفعلُ)، وهذا في الأَفعال أكثر منه في الأَسماء. وقول ابن الحاجب : ((إنّه يؤدي إلى جَهَالَةِ)) (ابن الحاجب، ١٩٩٧، صفحة ٣١١/١) ضعيف، لأنّ نقل أئمة اللغة يُقبلُ ولا يُردُّ، وإذا نقلوا عَدَم البناء كما قالوا : ليس في الكلام (فَعْلِلٌ) ولا في الصحيح (فَيعِلٌ) بكسر العين وقُبلَ ذلك، وكذلك يُقبَلُ في ادّعاء الكثرةِ (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٢٦)، وهذا ظاهرٌ مع الانصراف . ولو سمّيت بـ(ضَرَبَ) أو (ظَرُفَ) أو (عَلِمَ) أو (دَحرَجَ) لا نصرف ذلك أجمع، لأنه ليس منهما وعيسى بنُ عُمر لا يصرِفهُ (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٠٦/٣) (أبي علي الفارسي، ١٩٨٨، الصفحات ٢٠-٢١) (الزجاج، ١٩٧١، صفحة ٩٢/١) تمسّكاً بقول سُحَيم بن وثيلٍ الرياحيّ [*]

أنا ابنُ جَلا وطلاّعُ الثّنايا متَى أَضَعِ العِمامَةَ تعرِفُوني

(سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٠٧/٣) (الحسن البصري، ١٩٨٣، صفحة ١٠٣/١) (النيسابوري، دون تاريخ، صفحة ٣١/١) (الفراهيدي، ١٩٨٢، صفحة ١٨١/٦) (ابن الأثير، ١٩٩٧، صفحة ٢٩١/١) (ابن يحيى، دون تاريخ، صفحة ١٧٦/١)

والجواب من وجهين كما يقول أبن إياز البغدادي

أحدُهُما : أنْ يكون (جَلا) وصفاً لموصوف محذوفٍ، أي: ابنُ رجلٍ جلال، كقوله تعالى : ﴿مج مح مخ﴾(سورة الصافات : ٤٨) أيْ: صُورٌ قاصِراتُ الطرف. والأخر : أنّه سمّي به وفيه ضميرٌ، فَحُكي وكأنه يردّ في هذه المسائلة على من خرج على الاجماع، إذ يعتبرهُ حُجة وأصلا يُعْتَمِدُ عَليهِ (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، الصفحات ٢٦-٢٧)، أما ما يتعلق من الشروط في صحة الاجماع عند أبن إياز البغدادي فهي على سبيل الإجمال:

١- الأَخذ عن العرب الذين ينتمون إلى القبائل العربية الموثوق بفصحتها، سواء كان شعراً أم نثراً .

[*] شاعرٌ مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة، وفي الاسلام ستين سنة له أخبار مع زياد ابن أبيه. (العسقلاني، ١٩٩٢، صفحة ٢٥٢/٣).

٢- الأخذ عن الرواة الثقات الذين يُؤخذ بإجماعهم، المعروفين بالضبط والعدالة، وهذا ما تبين من خلال طرح الكثير من المسائل النحوية في منهجه .

٣- الأخذ عن النحاة المجتهدين العارفين بكلام العرب وأساليبه، فمثلاً أخذه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه والكثير من النحاة العارفين بأسرار العربية وعلومها.

من ذلك ما جاء في حديثه في (المثنى) يقول: يكون بالألف والنون في الرّفع، كقولك: (قامَ الزّيدان)، والياء والنون في الجر والنصب، كقولك: (مرَرتُ بالزيدْين) و(رأيتُ الزيدينِ) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٣٠).

- **وهنا سؤلان**

الأوّل: ما حرفُ إعرابهِ ؟ الجوابُ : إنّه الألف والياء، وهو مذهب سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ١٧/١)، واختيار المتأخرين، ويَدُلُّ عليه أنّ الإجماع مُنعقدٌ على حذف حرف الإعراب في الترخيم، فاذا رخمت (زيدان) بعد التسميه حُذفت الألف والنون، والنون ليست حرف إعراب لحذفها في الإضافة، وأنها مع صحتها لم يَجْرِ عليها الإعراب، فتعين أن يكون ذلك ما قبلها، وهذا أقوى ما يستدلُّ به. فإن قيل : فكيف وقعتْ قبلهُ التاء في ((ضاربتان)؟ أجبتُ : بأن الألف لمّا جرت في الدّلالة على الإعراب مجرى الحركة، استُجيز ذلك (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٣٠).

الثاني : ما هذه النون ؟ والجوابُ : فيها تفصيلٌ ذكره ابنُ جني (ابن جني، سِرُّ صَناعةِ الإعراب، ١٩٩٣، الصفحات ٤٤٩/٢-٤٦٢)، والزعفرانيُّ، وهو أنها تارةً تكون بدلاً من الحركة والتنوين، كقولك: (زيدٌ) و(زيدان) وتارةً تكون بدلاً من الحركة لا غيرُ، كقولك : (الرّجلُ) و(الرجُلان) و(أحَمدُ) و(أحمدان) و(يازيدان) وتارة تكون بدلاً من التنوين لا غير، وذلك في الاضافة كقولك : ((قامَ غُلاما زيدٍ)) ألا تراها حُذفت كحذف التنوين (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٣١).

- **ويذكر أبن إياز تنبيهاً**

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

وهو أنّها في (هذان) و(اللذان) عوضٌ من المحذوف، وهو الياء من (الّذي) والألفُ من (هذا)، والمقصورُ الثلاثيَّ المعلومُ أصلهُ، يُرَدّ إليه، كقولك في (عصى) : (عصوان) وفي (رَحىً) : (رَحَيانِ) والمجهُولُ إنْ أُميلَ فالياء، كما لو سُمِّي بـ(مَتَى) . وإنْ لَزِمَهُ التفخيمُ فبالواو، كـ(إذا) وما زاد فالياء، كقولك : (معزيان)، و(مُسترشَيان)، والمنقوصُ لا تتغيَّرُ ياؤُهُ مطلقاً، كقولك: (قاضيان) و(مسترشيان) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٣١).

ومن ذلك ايضاً أخذه عن أبي عليَّ الفارسي وهو من النحاة المجتهدين، مستخدماً بذلك ألفاظاً تدل على الاجماع، منها (الاكثر) و(مطلقاً) و(المشهور) دلالة على الإجماع، كل ذلك ما جاء في حديثه عن (ليس) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٦١)، أهيه فعلٌ أم حرفٌ ؟ يقول: و(ليس) لنفي مضمون الجملة في الحال، وهو الأكثَرُ، وقيل : (مطلقاً) في دلالة زمن نفيها خلاف بين النحويين (الرضي الاستراباذي، ١٩٨٢، صفحة ١٩٨/٤) (أبو حيان الأندلسي، ١٩٨٢، صفحة ١١٥٧/٣) وفيه خلافٌ (أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ١٩٨٧، صفحة ٢١٠) (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ٩٠/٧) (ابن عصفور الاشبيلي، ١٩٨٢، صفحة ٣٧٨/١) (ابن هشام الأنصاري، ١٩٨٥، صفحة ١٠/٣) (الرضي الاستراباذي، ١٩٨٢، صفحة ١٩٩/٤): فالمشهور عند النحويين أنّه فعلٌ لاتصال الضمير به، نحو: (لسْتُ) والتاءُ الساكنة نحو: (لسيتْ) والجواز تقدم خبرِهِ على اسمه (إجماعاً)، وأبو عليٍّ صرّح في (الحلبيات) (أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ١٩٨٧، صفحة ٢١٠) بحرفيتهِ، قال العبديُّ : وأقوى تمسُّكاتِهِ قوله تعالى﴿ مم نج نح نخ نم نه ﴾(سورة النجم : ٣٩)، وذلك من قِبل أنّ (أَنْ) الخفيفة من الثقيلة لا يليها الفعل إلا وبينهما حِاجزٌ، كما قال تعالى : ﴿ئر ئز ئم ئن ئى ﴾(سورة المزمل : ٢٠) وقد وليتْ (أنْ) (ليس)، فلو كانت فِعلاً لم تتجرَّدْ عن الحاجز، وقد تجرّدتْ، فاقتضى ذلك حرفيَّتها، ويقول أبن إياز هذا عندي غيرُ لازمٍ لأمرين

الأوّل : أنّ الحاجزَ إنّما يَلزمَ مع الأفعال الراسخة القدم في الفعلية و(ليس) ضعيفةٌ.

الثاني : أنّ الحاجزَ المُعتبر عند الواضع هو في الإيجاب: (السِّينُ) و(سوف) و(قد) وفي النفي : (لا) و(لن)، ولا يصحُّ دُخول شيءٍ منهُ على (ليس) (ابن إياز البغدادي، ٢٠١١، صفحة ٦١)، ووزنه (فَعِلَ)، كـ(عَلِمَ) ثم أُلزمتْ عينُهُ السكُونَ، ولا يكون كـ(ضَرَبَ) لعدم إسكان المفتوح إلا نادراً كقوله :

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

وقالُوا تُرَابيٌّ فقُلتُ صَدَقْتُمُ أَبِي من تُرَابٍ خَلْقَهُ اللهُ آدما

(المعري، ٢٠٠١، صفحة ١٩٣) (فخر الدين الرازي، ١٩٩٧، صفحة ١٠٢٢/٢) (القزاز القيرواني، دون تاريخ، صفحة ٣٧) (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠٠٢، صفحة ١٠٩) (ابن برّي، ١٩٨٥، صفحة ١٨/٤)

ولا يكُونُ كـ(ظَرُف)، لانتفائِهِ في ما عينُهُ ياءٌ، لإفضائِهِ في المستقبل إلى قلب الياء واواً، وهو قلب الاخفِّ الى الأَثقل في الفعلِ الثقيل، وذلك مباينٌ للأصُول . ويجوز عندي أنْ يكون (فَعَلَ) كـ(ضَرَبَ) وإنّما سُكّن صوناً له عن القلب، مع جمودِهِ وجريهِ مجرى الحُروفِ، وأيضاً على وزن الحرْف وهو (ليت) (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٦٢).

ونراه يستعمل لفظ (الاكثرين) دلالةٌ على أجماع النحاة المجتهدين، هذا ما جاء في حديثه عن (أن وما بعدها) يقول: واعلم أنّ المكسورة وما بعدها في موضع الجملة، والمفتوحة وما بعدها في موضع المفرد، ومواضعُهُا ثلاثةٌ (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٨٢)

الاول: موضعٌ لا يقعُ فيه إلا المكسورة وذلك خمسةُ أقسامٍ غالباً : منها الابتداءُ قال الله تعالى:﴿ **إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ**﴾ (سورة الانبياء : ١٠١)، ومنها دخول اللام كقوله تعالى: ﴿ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ۖ﴾(سورة العاديات : ٩-١١). ومنها وقوعها بعد القول المجرد من معنى الظن، قال تعالى: ﴿ **قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا**﴾ (سورة مريم : ٤). منها جواب اليمين، قال تعالى: ﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾(سورة الحجر : ٧٢). ومنها وقوعُها صلةً قال تعالى : ﴿ **إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ**﴾ (سورة القصص : ٧٦).

الثاني : مُقَابلُهُ، وهو ما اختص بالمفرد، ويكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كقولك: ((بلغني أنّ زيداً مُنطلقٌ))، و((عجبت من أن زيداً منطلقٌ)).

الثالث : أن تحتَمَلَهُما، كقولك : ((عندي أنّك فقيهٌ وأنّك أديبٌ)) فيجوز في الثانية الكسر، لعطفٍ على جُملة، والفتحُ لعطف مفردٍ على مفردٍ، وقرِئَ: ﴿ ثر ثز ثم ثن﴾ (سورة الانفال : ١٩) بهِمَا، حيث قرأ

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

نافع وابن عامر وحفص بالفتح، والباقون بالكسر (أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٤١٣هـ، صفحة ١٢٨/٤) (ابن زنجلة، ٢٠٠١، صفحة ٣١٠).

وهنا تنبيهٌ: أنْ شيخنا الثقة سعدالدين الجذامي الاندلسي، أخبرني عن الأندلسيّ صاحب أبي عليٍّ أنّهُ يفتحُ (إنّ) بعد (حيثُ) كقولك: ((جلستُ حيث أنّك جلست)) وإنْ كانتَ تُضاف الى الجمل (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٨٣) ، لأن الجملة واقعةٌ موقع المفرد، ونائبةٌ عنه، ولذلك فتحت بعد (مُذْ) كقولك : ((ما رأيتُهُ مُذ أَنّ الله خَلقَني)) لأن التقدير: ((مُذْ زمن أنّ الله خلقني)) والمختار عند أَكثر النحاة المجتهدين الكسرُ بعدها – أعني (حيثُ) – اعتباراً للجملة ، وهذا القائلُ أَعتبر اللفظ، وذاك أَعتبر المعنى وكلاهما جيدٌ، فلم يبق إلا أَتباعُ اعتبار الواضع (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٨٣). وفي مسألة فردية من نوعها، يؤيد فيها رأي أحد العلماء، بل يقول بأنه الأَحسن من قول النحاة في إجماعهم في مسائلة ما . هذا ما جاء في حديثه عن (المنادى) إذ يقول : والمنادى : هو المذكور بعد حرف النداء، لفظاً أو تقديراً (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ١٢٩).

كقوله تعالى: ﴿نح﴾(سورة آل عمران : ٣٧) و ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ**﴾(سورة يوسف : ٢٩) ولا يخلو من أنْ يكون مفرداً، فالمفردُ : مقصودٌ، ومقابلُةُ أي (غير مقابلة) .

فالأوّل : معرفةٌ قبل النداء كالأعلام نحو : (يا زيدٌ) واختُلِفَ في علمّيته، فقيل : لم تَزُلْ، لأننا نُنادي من لا شركة فيه كقولك : (يا فَرَزْدقُ) وهو اختيار أبي الفتح والبستيُّ (ابن الخباز، ٢٠٠٢، صفحة ٣١٩) وقيل: زالتْ لئلا يجتمع تعريفان في الاسم الواحد، وهو اختيارُ عبد القاهر (الجرجاني، ١٩٨٢، صفحة ٧٥٥/٢).

والثاني : معرفةٌ في حال النداء، كقولك: (يا رَجُلٌ)، وتعريفُهُ بالقصد المشروط بحرف النّداء، لا بحرف النداء، إذ نُنادي النكرةَ وهي على حالها. وهذان مبنيان على ما يرفعان به، كقولك: (يا زيدُ) و(يا زيدانُ) و(يا رجلُ) و(يا رجلان) وهذا من فوائد ابن الحاجب (ابن الحاجب، ١٩٩٧، الصفحات ٤١٢/٢-٤١٣)، وأحسَنُ من قول النّحاةِ : يُبنى ذلك على الضمِّ ، لعمومِهِ واختصاصِ قولِهِم بالمفرد

(ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ١٢٩). وإن قيل: فَما عِلّةُ البناء والتحريك والضمّ ؟ أجبتُ : عِلّة الأول : لوقوعِهِ موقع أسماء الخطاب التي تَغلِبُ عليها معاني الحروف، وحكى سيبويه : (يا أنتَ) و(يا إيّاك) (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ١٣٠) وقيل: لشبهه بالمضمر لفظاً ومعنىً ، فاللفظ كونه مفرداً، والمعنى كونه مُخاطباً، وقيل : شبه بالأصوات . وعِلّةُ الثاني : عُرُوضُ البناء، وقيل فيه : ما قبلَ أخره ساكنٌ فحُرّك هرباً من التقاء الساكنين ثم حُمِل ما ليس كذلك عليه، وقال صدْرُ الأفاضلِ: إنّما تُنَادي ليُقبل عليك المنادى، فتأمُرُه أو تنهاهُ أو تُخبره، فحُرِّك ليَدُلَّ ذلك على أن المراد ما بَعدَهُ (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٩١/١)، وهذا تفضيل لرأي مفرد على إجماع علماء النحاة، وهو توجه يحسب له في أنّه سلوك نحوي جديد في تفضيل رأي مفرد على رأي مجموعة. وفي مسألة اخرى، يستضعف فيها رأي الزمخشري لمخالفتِهِ إجماع النحاة، وهذا ما جاء في حديثه عن (الحال) إذا كان جملة أسمية، في قولهِ : فالأسمية إما بالضمير وحدهُ كقولك: (جاءَ زيدٌ وجهُهُ حسنٌ) وهي به حَسَنَةٌ (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ١٣٠) ، وأبى الزمخشريَّ إلا الواو معها (ابن يعيش، دون تاريخ، صفحة ١٥٧)، لتدل على التوقيت . واستضعفُوهُ لمخالفتِهِ الأجماع والسماع وإمّا بالواو وحدها، كقولك: (جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ)، فإن قيل : فَلِمَ جازت الواو في الجملة الحالية دون الوصفية والخبرية ؟ أجبتُ: جازت الواو في الحاليّة، لدلالتها على التوقيت، وهو مُحتاجٌ إليه هُنا بخلاف الوصف والخبر، وقال بعضهُمُ : الحال فضلةٌ بخلافهما. فإن قيل : فالحالُ وصفُ الهيئة، و(طُلُوع الشمس) لا يكون هيئةً (لزيدٍ)، أجبتُ : بأن التقدير : جاء زيدٌ موافقاً طُلُوع الشمس، فالموافقةُ هيئة مجيئهِ وإمّا بهما، كقولك: (جاءَ زيدٌ وأبُوهُ مَعَهُ) (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٨٢) .

ونراهُ في موضع أُخرى، وقد أستدل بقراءة القرّاء دلالة على إجماعهم، هذا ما جاء في حديثه عن (الاستثناء المتصل) حيث يقول: ويجوز فيه البدلُ كقولك: (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ) وهو بدل بعضٍ من كلٍّ، ويجُوزُ النّصبُ، كقولك : (ما قامَ أحدٌ إلا زيداً) والأوّلُ راجحٌ، لأن المعنى فيهما واحدٌ، وفي الأبدال تحصل المشاكلة بين إعرابي المستثنى والمستثنى مِنهُ (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ١٦٧). ولأن إجماع القراء قرأوا: ﴿**ما فعلوُهُ إلا قليلٌ منهم**﴾ (سورة النساء : ٦٦) بالرفع ولم يقرأ بالنصب إلا عامرٌ وحدَهُ (أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٤١٣هـ، صفحة ١٦٨/٣) (ابن

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

زنجلة، ٢٠٠١، الصفحات ٢٠٦-٢٠٧)، وقد يذكر ابن إياز البغدادي لفظ (الفقهاء) دلالةٌ على الإجماع ايضاً، هذا ما جاء في حديثه في (حروف الجر) وبالخصوص عن (مِن) ولها اقسامٌ : منها تكون للزيادةُ في غير الُموجب داخلةٌ على النكرة كقولك: (ما جاءني مِن أحدٍ) و(هل جاءك مِن أحدٍ؟).

قال ابن الحاجب: وتَعْرُفها بانك لو حذفتها لبقي أَصل المعنى على حالِه، كقولك : (ما جاءني أحدٌ) (ابن الحاجب، ١٩٩٧، صفحة ٩٤١/٣)، وأقولُ (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، الصفحات ١٨٢-١٨٣). هذا فيه نَظَرٌ، وذلك لأن النّحاة قسموا الزائدة الى قسمين :

أحدُهُما : وهو ان يكون دُخُلها كخروجها، كقول الشاعر النابغة الذبياني (النابغة الذبياني، دون تاريخ، صفحة ١٤) (السيرافي، ١٩٧٤، صفحة ٣٢١/٢) (الفراء، دون تاريخ، صفحة ٢٨٨/١) (علاوي، ٢٠١١، صفحة ٢٧٥/٣) (الأزهري، دون تاريخ، صفحة ٣٠٦/١٥) :

وَقَفْتُ فيها أُصَيلالاً أُسائِلُهَا عَيَّت جواباً وما بالرَّبعِ مِن أَحَدِ

فلو أُسقطت (من) لبقي على حالِهِ لأن (أحداً) هذه لا تستعمل إلا للعُمُوم في النفي .

والآخر: أنْ يزُولَ العموم بحذفها، كقولك: (ما جاءني من رجلٍ) وإذا نفيت الجنس، فلو أسقطتها لكان نفياً للواحدِ يدُلُّ عليه قولهم: (ما جاءني رجلٌ بل رجلان) ولا يجوز: (ما جاءني مِن رجلٍ بل رَجُلانِ) والفقهاء يقولون: النكرة في سياق النفي تَعُمُّ، فجرى على منها جهم في ذلك (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ١٨٣). ومنهج ابن إياز أنّهُ يذكر عدداً من الفقرات قد أجمع عليها الاكثرين من النحاة، هذا ما جاء في حديثه في (الإضافة غير المحضة) يقول فيها : هي ما أفادت تخفيفاً : وهي عند الأكثرين أربعة أَقسام (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، الصفحات ٢٠٠-٢٠١):

الأوّل : إضافة الصفة الى فاعلها، كقولك : مررتُ برجلٍ حَسِنِ الوَجهِ أو ما هو كالفاعل، كقول محمد بن بشير :

سَهْلُ الفِناءِ إذا حَلَلتَ بِبَابِهِ طَلْقُ اليَدَيْنِ مُؤَدَّبُ الخُدَّامِ

(الأصفهاني، دون تاريخ، صفحة ١١٢/١٦) (الحسن البصري، ١٩٨٣، صفحة ٢٤٤/١) (ابن خلكان، ١٩٠٠، صفحة ٣٤٠/٦)

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

والمعنى : مؤدَّبٌ خدّامُهُ .

والثاني : إضافتها الى مفعولها كقولك: ((مررتُ برجُلٍ ضارِبِ زيد غداً)) أو (الآن) وقيل: مُطلقاً .

والثالث : إضافة الاسم الى صفةِ موصوفٍ محذُوفٍ، كقولك: ((بِقْلَةُ الحمقَاءِ))، والتقدير: بقلة الحبَّة الحمقاء، وكذا في: (صلاةُ الأولى)، والتقدير : صلاة السّاعة الأولى من زوال الشمس (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٢٠١)، وهذا رأيُ إجماع البصريين، وأما الكوفيون فيحلونه على إضافةِ الموصوف الى صفتِهِ (الفراء، دون تاريخ، الصفحات ٥٥/٢-٥٦) (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، صفحة ٤٣٦) (الرضي الاستراباذي، ١٩٨٢، صفحة ٢٤٣/٢) (الزبيدي ع.، ١٩٨٧، صفحة ٥٤). ولترسيخ القاعدة النحوية في ذهن المتلقي من غير تعقيد، هذا يتطلب ذكر إجماع النحاة، وذكر أبرز الوجوه التي استدل بها النحاة، كل هذا نجدهُ في حديثه في (الحروف والأدوات) ومنها (اللام) (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٢٣٥) إذ يقول : تكون اللام ساكنة للتعريف، كقولك (الْرّجُلُ) والهمزةُ قبلها في الابتداء الى النطق بها وهذا رأي سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٢٢٦/٤) (فخر الدين الرازي، ١٩٩٧، الصفحات ٨٥٠/٢-٨٥١) ، والأكثرين، لوُجُوهٍ :

١. **أحدهما** : أن حرف الجرِّ ينفذُ عملُهُ إلى ما بعدها كقولك: (بالرَّجُلِ) ولو كان المعرّف مركبّاً من حرفين لامتنع ذلك .

٢. **وثانيهما**: أنه في مقابلة التنوين الدّال على التنكير، وهو أُحادِيّ، فكذا قياس اللام .

٣. **وثالثُها** : أنّ المُعرّفَ امتَزَجَ بما عَرّفهُ أشدَّ امتزاجٍ بدليل قولك: (الرَّجُلُ) و(رَجُلٌ) في قافيتين لا يُعَدُّ إيطاء [*] بدليل عدلِهِم (سَحَرَ) عن (السَّحَرِ) ولو كان على حرفين لم يكن كذلك، لقيامِهِ بنفسهِ (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٢٣٦) .

وهنا أربَعُ سؤلات : لِمَ جُعلَ أُحاديَّاً ؟ ولِمَ كان اللام دون غيرها ؟ ولِمَ كانَ ساكناً ؟ ولِمَ في أوَل الكلمة ؟ (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، الصفحات ٢٣٦-٢٣٧) .

[*] الإيطاء : اتفاق القافيتين وهو تكرير الكلمة وإعادتها في قافيتين متتاليتين. (ابن دريد، ١٩٨٧، صفحة ١٠٨٨/٢).

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

والجواب عن الأوّل : ما ذكرتُهُ من قصدِهِم امتزاجه بما عرَّفهُ، إذ الأُحادي يضعف عن قيامه بنفسهِ، ويلطفُ عن انفصاله " لأن الفاء حرف واحد فيلطف عن انفصاله وقياسه براسه " (ابن جني، الخصائص، ١٩٥٢، صفحة ٣٣٠/٢).

وعن الثاني : أنّ اللام تجاوزُ أكثر حروف الضم، وأَصل الإدغام إنّما هو لها ولِما قاربها، فاختيرت دون غيرِها ليكثُرَ إدغامُها في ما تَدخُلُ عليه، فيشتدُّ اتصالها بهِ، إذ اتصالُ المدغم بما أُدغم فيه أشدُّ من اتصال غيره بما دَخَل عليه .

وعن الثالث : أنَّ سكونَهُ أَتمُّ في امتزاجهِ، وليصحَّ إدغامُهُ من غيرِ تَغَيُّرِ بإسكان .

وعن الرابع : أنّ أوّل الكلمة أقوى من آخرها، ألا ترى أنّ الأواخر يُغيّرها، ويعرضُ فيها من الترخيم والمحذوف ما لا يعرض في الأوائل، فلمّا كان لمعنىً وعُني به جُعِلَ أوّلاً . ويظهر من ذلك إنّه وظف الاجماع في درسه النحوي في استنباط القواعد النحوية، من خلال اسلوب السؤال والجواب . وفي موضع آخر أستدل بلفظ ((المحققين)) دلالةٌ على الاجماع هذا ما جاء في حديثه في ((لولا)) حيث يقول : وهي من الهوامل عند المحققين، وقالوا : إنها مُركبةٌ من ((لو)) و ((لا)) وما دعاهُم الى ذلك إلا مُجرّدُ لفظهما فيها، وإلّا فالأصلُ الإفرادُ، والحكمُ بهِ أولى ولها موضعان (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٢٥١):

الأوّلُ : أن تكون تحضيضاً، وتختصُّ بالفعل، كقولك: (لولا تُكرِمُ زيداً) وقد يُحذف بعدها، قال الشاعر جرير (الصاوي، دون تاريخ، صفحة ٣٣٨) (الزجاجي، ١٩٨٤، صفحة ٤) (النحاس، ١٤٢١هـ، صفحة ١٧١/٤) (الأزهري، دون تاريخ، صفحة ٣٣٧/١١) :

تعدون عَقْرَ النّيب أفضلَ مجدِكم بني ضَوْطَوَى لولا الكميُّ المقنّعا

والثاني : أن تكون مُفيدةً امتناع الشَّيء لوجوه غيره، كقولكَ :

((لولا زيدٌ لأكرمتُك)) وتختصُّ بالاسمِ وحكى أبو جعفرٍ ابنُ النحاس : أنها تكون نفياً (النحاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٢٦٨/٢) كقوله تعالى: ﴿**فلولا كانت قريةٌ أمنت فنفعها إيمانها**﴾(سورة يونس : ٩٨) أي : ما كانت قرية آمنت وهي عند الباقين تحضيض (النحاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٢٦٨/٢) .

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

ونجد إن ابن إياز يذكر عدداً من الأدلة لتضعيف رأي مذهب ما هذا ما جاء في حديثه في (كِلا) في البيت الشعري في باب النتيجة .

كِلا يَوْمَيْ طُوَالَهَ وَصْلُ أَرْوَى ظنُونٌ أن مُطّرَحُ الظّنُونِ

و(كِلا) اسم مفردُ اللفظ، مصوغ للتّثنية، كما صيغتْ (كُلٌّ) للجمع، إلّا أن الثاني كثيرٌ (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٢٦٤) ، قال أبو عليٍّ (أبو علي الفارسي، التكملة، ١٩٩٩، صفحة ٢٤٤) (ابن يعسون، ٢٠٠٨، صفحة ١٩٢/١): لأن الجمع أشبه بالواحد ومن ثم ذهبَ البغداديونَ فيما أرى – إلى أن قالوا : إنّ (كِلا) لفظ تثنيةٍ (الفراء، دون تاريخ، صفحة ١٤٢/٢) (ابن يعسون، ٢٠٠٨، صفحة ١٩٢/١) (أبو البركات الأنباري، ١٩٨٧، صفحة ٤٣٩/٢) (فخر الدين الرازي، ١٩٩٧، صفحة ١٣٤/١) ، وإن لم يكن صواباً، لثلاثة أوجُهٍ :

أحدُها : إضافتها الى ضمير الأثْنَين، كقولك : ((كلاهُما))، ولو كان مُثنىً لفظاً ومعنىً لامتنع ذلك، لما فيه إضافة الشيء الى نفسهِ، ويجري في الامتناع مجرى (اثناهُما) و(واحِدُهُ) . وثانيها : أنّه أُبدل التاءُ من الحرف الذي انقلبت عنهُ الألف، نحو : ((كِلْتا)) ولم يُنقل إبدالها من حرف التثنية . وثالثُها : الإخبار عنها بالمفرد كقول الشاعر :

كِلا يَوْمَيْ أُمامَةُ يَوْمُ صدٍّ وإنْ لَمْ نأتِها إلّا لِماما

(الصاوي، دون تاريخ، صفحة ٥٣٩)

وأخيراً في باب النتيجة يذكر ما أجمع عليه نحاة البصرة والكوفة في مسألةٍ نحوية، هذا ما جاء في تفصيله لـ((إلهي)) في البيت الشعري (الأصفهاني، دون تاريخ، صفحة ٥١٤/٥) (ابن الأثير، ١٩٩٧، صفحة ١٣٥/٢) (الحسن البصري، ١٩٨٣، صفحة ٢١٤/١):

حَمِدْتُ إلهي بَعْدَ عُرْوَةَ إذْ نَجَا خِرَاشٌ وبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

ويقول : ((وإلاهي)) مضافٌ الى ياء المتكلم، والاظهر أنّهُ مشتق من ((أَلَهَ)) بمعنى ((عَبَدَ)) فالهمزة فاءُ الكلمة، واللام عينُها، والهاءُ لامُها، وقيل : هو مشتقٌ من ((الوَلَهِ)) بمعنى التّحيُّر لأن العقولَ مُتحيرةٌ في عظمته سُبحانه فأصلُهُ : ((وِلاهٌ)) لكن قُلِبَت الواو همزَةً لكسرتها، كما قُلبت في قراءة سعيد بن جبيرٍ (ابن جني، سِرُّ صَناعةِ الإعراب، ١٩٩٣، صفحة ١٠٢/١): ((فاستخرجها من

مجلة الدراسات المستدامة
P-ISSN(Print) : 2663-2284
E-ISSN(online): 2663-7413
السنة (٨) المجلد (٨) العدد (٢) نيسان. لسنة ٢٠٢٦م -١٤٤٧هـ

إعاءِ أخيه)) (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٤١٣). وجمهور النحاة ذهبوا الى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم مبنيٌ بناءً عارضاً (العكبري، ١٩٩٥، صفحة ٦٧/١) (أبو حيان الأندلسي، ١٩٨٢، صفحة ١٨٤٧/٤)، وذهب الأعلم الشنتمري، وابن الحاجب إلى أنّهُ معربٌ تقديراً كالمقصور (أبي علي الفارسي، ١٩٨٨، صفحة ٤٠٤/١).

فيكون على الرأي الأول : موضعُهُ نصبٌ، لأنّهُ مفعول ((حمدت))، وعلى الثاني تقدُّرُ أو ((تقدير)) الفتحة على الهاء (ابن إياز البغدادي ج.، ٢٠١١، صفحة ٤١٤).

الخاتمة:

الحمد لله عدد قطر المطر، الحمد لله عدد أوراق الشجر، الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أبي الزهراء محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين . بعد دراسة أصول النحو عند ابن إياز البغدادي توصلت الى أبرز النتائج .

١. كان ابن إياز أميل الى المنهج البصري، فهو في أغلب المسائل النحوية يتبنى الآراء البصرية لكن من دون تعصب، و كان مع الكوفيين في بعض المسائل، ومع هذا فيمكننا أن نعدَّ منهجه امتداداً لمنهج أصحاب الانتخاب والاختيار الذين سُمُّوا بالبغداديين
٢. استشهد ابن إياز بلغات العرب ولهجاتها وأولاها عناية كبيرة ، شأنه في ذلك شأن النحويين الآخرين .
٣. أعتنى ابن اياز بكلامِ العرب وأمثالها وبنى عليه عدداً من الاحكام النحوية من أجل إيصال ما هو موجود من جمال ورونق اللغة العربية أحد٠
٤. أنصب اهتمام ابن إياز بالتعليل النحوي الذي وقف على حقيقته وأفرغ جهده في معرفته قواعده وحدد أركان العلة وموجباتها، فلذلك يعدُّ التعليل النحوي من السمّات الرئيسة في منهجه النحوي فقد أغنى كتابهُ بأنواع عديدةٍ من العِللِ والعوامل النحوية .
٥. أعتمد أسلوب الجدل في أغلب مسائل العلة وتصور طرفاً أو شخصاً يسأل أو يرد، و هو منهج فريد في استظهار الدليل النحوي، قل من سار على هذا النهج .

٦. أكثر من نقل تعليلات النحويين السابقين ، وكان يُطيل أحياناً، لكنه لم يكن متابعاً للنحويين في كل تعليلاتهم، فقد وافق قسماً منها وردَّ قسماً آخر .

٧. أستدل ابن إياز بالإجماع في كثير من المسائل النحوية والصرفية، فهو عنده أصلٌ من أصول النحو المعتبرة .

٨. استعمل عبارات تدل على الإجماع، منها جمهور النحاة، والأكثر، والمشهور، وبغير خلاف وغيرها .

٩. أخذه عن الرواة الذين يُؤخذ بإجماعهم ثقات، وكذلك أخذه عن النحاة المجتهدين، أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وابن جني وغيرهم .

١٠. تبدَّى في مُصَنّفِهِ حُبُّه الجدل، وتوفيقُهُ فيه الى حدٍّ كبير، وردّه على مشاهير النحويين يدل على عُمْقِ آرائِهِ وسَعَة اطلاع.

المصادر

- **القرآن الكريم**

١. إبراهيم بن علي الشيرازي. (١٩٥٨). اللّمع في أصول الفقه (الطبعة ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. ابن الأثير. (١٩٩٧). الكامل في التاريخ (الطبعة ١). (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري) بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

٣. ابن الحاجب. (١٩٩٧). شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب (الطبعة ١). (دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر) مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

٤. ابن الخباز. (٢٠٠٢). توجيه اللمع (الطبعة ١). (دراسة وتحقيق: أ. فايز دياب) دار السلام للطباعة والنشر.

٥. ابن برّي. (١٩٨٥). شرح شواهد الإيضاح. (تحقيق: د. عبد مصطفى درويش) القاهرة: مجمع اللغة العربية.

٦. ابن دريد. (١٩٨٧). جمهرة اللغة. (تحقيق: رمزي منير بعلبكي) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

٧. ابن عصفور الاشبيلي. (١٩٨٢). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق: د. صاحب أبو جناح) بغداد: وزارة الأوقاف.

٨. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي. (دون تاريخ). سنن الترمذي، الجامع الصحيح. (تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

٩. أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. (١٩٧١). ما ينصرف وما لا ينصرف. (تحقيق: هدى محمد فراءة) القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

١٠. أبو البركات الأنباري. (١٩٨٧). الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد) بيروت، لبنان: المكتبة العصرية.

١١. أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي العكبري. (١٩٩٥). اللباب في علل البناء والإعراب (الطبعة ١). (تحقيق: د. عبد الإله النبهان) دمشق، سوريا: دار الفكر.

١٢. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (١٩٩٤). المقتضب. القاهرة: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة.

١٣. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي ابن خلكان. (١٩٠٠). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. (تحقيق: إحسان عباس) بيروت، لبنان: دار صادر.

١٤. أبو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٥٢). الخصائص. (تحقيق: محمد علي النجار) بيروت: المكتبة العلمية.

١٥. أبو الفتح عثمان ابن جني. (١٩٩٣). سِرُّ صَناعةِ الإعراب (الطبعة ٢). (تحقيق: د. حسن هنداوي) دمشق: دار القلم.

١٦. أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الشافعي العسقلاني. (١٩٩٢). الإصابة في تمييز الصحابة. (تحقيق: علي محمد البجاوي) بيروت: دار الجيل.

١٧. أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري. (دون تاريخ). مجمع الامثال. (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد) بيروت: دار المعرفة.

١٨. أبو الفضل جمال الدين الأفريقي المصري ابن منظور. (دون تاريخ). لسان العرب. (تحقيق: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

١٩. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي. (١٩٨٤). حروف المعاني والصفات (الطبعة ١). (تحقيق: علي توفيق الحمد) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

٢٠. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. (١٩٨٨). الكتاب (الطبعة ٣). (تحقيق: عبد السلام هارون) القاهرة: مكتبة الخانتجي.

٢١. أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد البغدادي. (١٤٠٠هـ). السبعة في القراءات (الطبعة ٢). (تحقيق: د. شوقي ضيف) مصر: دار المعارف.

٢٢. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي النحاس. (١٤٢١هـ). إعراب القرآن (الطبعة ١). (وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم) بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

٢٣. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. (٢٠٠١). جامع البيان في تفسير القرآن (الطبعة ١). (تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي) دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٢٤. أبو حيان الأندلسي. (١٩٨٢). إرتشاف الضرب من لسان العرب (الطبعة ١). (تحقيق: د. رجب عثمان محمد) القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢٥. أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. (٢٠٠٩). سنن أبي داود (الطبعة ١). (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي) بيروت: دار الرسالة العالمية.

٢٦. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. (دون تاريخ). السنن الكبرى (الطبعة ١). (تحقيق : د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن) بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٧. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي خطيب الري فخر الدين الرازي. (١٩٩٧). المحصول (الطبعة ٣). (دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني) مؤسسة الرسالة.

٢٨. أبو علي الفارسي. (١٤١٣هـ). الحجة للقراء السبعة (الطبعة ١). (تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاي) دمشق: دار المأمون للتراث.

٢٩. أبو علي الفارسي. (١٩٨٧). المسائل الحلبيات (الطبعة ١). (تقدين وتحقيق: د. حسن هنداوي) دمشق – بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٠. أبو علي الفارسي. (١٩٩٩). التكملة (الطبعة ٢). (تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان) عالم الكتب.

٣١. أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري. (١٩٨٧). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (الطبعة ٤). (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

٣٢. أبي الحجاج يوسف ابن يعسون. (٢٠٠٨). المصباح لما أُعتم من شواهد الإيضاح (الطبعة ١). (تحقيق ودراسة: د. محمد الدعجاني) تالمدينة المنورة: منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٣٣. أبي العلاء المعري. (٢٠٠١). رسالة الغفران. (تحقيق: علي حسن فاعور) بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٤. أبي الفرج الأصفهاني. (دون تاريخ). الأغاني. (تحقيق: علي مهنا وسمير جابر) بيروت، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٥. أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة. (٢٠٠١). حجية القراءات (الطبعة ٥). (تحقيق: سعيد الأفغاني) بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٦. أبي علي الفارسي. (١٩٨٨). الإيضاح العضدي (الطبعة ٢). (تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود) دار العلوم للطباعة والنشر.

٣٧. أبي عمر صادق العلائي. (دون تاريخ). اعلان الخلف بمن قال بتحريف القرآن من أعلام السّلف. مركز الآفاق للدراسات.

٣٨. أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. (دون تاريخ). تهذيب اللغة. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار) القاهرة، مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣٩. أحمد ابن يحيى. (دون تاريخ). مجالس ثعلب (الطبعة ٢). (شرح وتحقيق: عبد السلام هارون) مصر: دار المعارف.

٤٠. أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي. (١٩٧٩). معجم مقاييس اللغة. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون) بيروت: دار الفكر.

٤١. الحسين بن أحمد ابن خالويه. (١٩٨٥). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. دار ومكتبة الهلال.

٤٢. الخليل بن أحمد الفراهيدي. (١٩٨٢). العين. (تحقيق: د. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي) دار ومكتبة الهلال.

٤٣. الرضي الاستراباذي. (١٩٨٢). شرح الرضي على الكافية. (تحقيق: محمد نور الحسن وزملائه) بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٤. الشوكاني. (١٩٩٢). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الاصول (الطبعة ١). (تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل) المكتبة التجارية.

٤٥. الشيخ يحيى بن محمد المغربي الجزائري أبي زكريا الشاوي. (دون تاريخ). إرتقاء السيادة في علم اصول النحو (الطبعة ١). (تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي) الرمادي، العراق: دار الأنبار للطباعة والنشر.

٤٦. الفرزدق. (١٩٦٠). ديوان الفرزدق. (تحقيق: عبد الله الصاوي) بيروت، لبنان: دار صادر.

٤٧. القزاز القيرواني. (دون تاريخ). ضرائر الشّعر. (تحقيق: د. محمد زغلول سلام ود. محمد مصطفى هدارة) الاسكندرية: وزارة المعارف.

٤٨. النابغة الذبياني. (دون تاريخ). ديوان النابغة الذبياني (الطبعة ٣). (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) بيروت: دار المعارف.

٤٩. جلال الدين السيوطي. (٢٠٠٦). الإقتراح في علم أصول النحو. (قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت) دار المعرفة الجامعية.

٥٠. جمال الدين ابن هشام الأنصاري. (١٩٨٥). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (الطبعة ٦). (تحقيق: د. مازن المبارك محمد علي حمد الله) دمشق: دار الفكر.

٥١. جمال الدين الحسين بن بدر الدين ابن إياز البغدادي. (٢٠٠٢). شرح التعريف بضروري التصريف (الطبعة ١). (تحقيق: د. هادي نهر، ود. هلال ناجي) عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر.

٥٢. جمال الدين الحسين بن بدر الدين إياز بن عبد الله ابن إياز البغدادي. (٢٠١١). قواعد المطارحة في النحو (الطبعة ١). (تقديم وتحقيق: د. يس أبو الهيجاء ود. شريف عبد الكريم نجار ود. علي توفيق الحمد) إربد، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع.

٥٣. جَمالُ الدِّين محمَّد بنُ عبدِ الله الأندلسي ابنُ مالِك . (٢٠٠٦). شرح التسهيل (الطبعة ١). (تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ومحمد عبد النبي محمد أحمد عبيد) المنصورة: مكتبة الإيمان.

٥٤. خديجة الحديثي. (١٩٧٤). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

٥٥. خليل إبراهيم علاوي. (٢٠١١). أصول النحو عند ابن الحاجب . بغداد: (أطروحة دكتوراه) الجامعة الإسلامية– كلية الآداب.

٥٦. رض الدين محمد بن الحسن النحوي الاستراباذي. (دون تاريخ). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن.

٥٧. صدر الدين علي الحسن البصري. (١٩٨٣). الحماسة البصرية. (تحقيق: مختار الدين أحمد) بيروت: عالم الكتب.

٥٨. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. (دون تاريخ). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. (شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي) صيدا– بيروت، لبنان: منشورات المكتبة العصرية.

٥٩. عبد القاهر الجرجاني. (١٩٨٢). المقتصد في شرح الإيضاح. (تحقيق: كاظم بحر المرجان) بغداد، العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد.

٦٠. عبد الكريم زيدان. (١٩٩٢). الوجيز في أصول الفقه. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامي.

٦١. عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي. (١٩٨٧). ائتلاف النُصْرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (الطبعة ٢). (تحقيق: د. طارق الجنابي) بيروت: عالم الكتب.

٦٢. علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري. (١٨٩٠). كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (الطبعة ١). اسطنبول: شركة الصحافة العثمانية.

٦٣. محب الدين أبي الفيض الحسيني الزبيدي. (١٣٠٦هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. مصر: المطبعة الخيرية.

٦٤. محمد أبو زهرة. (دون تاريخ). أصول الفقه. القاهرة: دار الفكر العربي.

٦٥. محمد إسماعيل الصاوي. (دون تاريخ). شرح ديوان جرير. دار الأندلس للطباعة والنشر.

٦٦. محمد اسماعيل المشهداني. (٢٠٠٢). الإجماع في اصول النحو العربي. الموصل: (رسالة ماجستير) جامعة الموصل- كلية الآداب.

٦٧. محمد بن أحمد السرخسي. (١٩٥٤). أصول السرخسي. (تحقيق: أبو الوفا الأفغاني) مصر: دار الكتاب العربي.

٦٨. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. (١٣٩١هـ). البرهان في علوم القرآن. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم) بيروت، لبنان: دار المعرفة.

٦٩. محمود أحمد نحلة. (١٩٨٧). أصول النحو العربي (الطبعة ١). بيروت، لبنان: دار العلوم العربية.

٧٠. موفق الدين بن علي النحوي ابن يعيش. (دون تاريخ). شرح المفصل. (تحقيق: د. إميل بديع يعقوب) بيروت: عالم الكتب.

٧١. يحيى بن زياد الفراء. (دون تاريخ). معاني القرآن. (تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار) دار السرور.

٧٢. يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي. (١٩٧٤). شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم) القاهرة، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.